تحليل مقارن بين الدول لمستوى إنتاجية المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط : تقييم ميداني

إعداد :

الأستاذ د. يوسف داود (جامعة بيرزيت ، فلسطين) و الأستاذ د. خالد سكات (جامعة بروكسل ، بلجيكا)

استند هذا الموجز على تقرير فيميز بعنوان : **تحليل مقارن بين الدول لمستوى إنتاجية المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط : تقييم ميدانيا** (FEM35-07)

تحت إشراف :

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس

وبالاشتراك مع :

الأستاذ د. يوسف داود (جامعة بيرزيت ، فلسطين) و الأستاذ د. خالد سكات (جامعة بروكسل ، بلجيكا و الأستاذة ايزابيل سلطانة كسار (مالطة)

.

ويمكن تحميل التقرير الكامل من

FEM35-07 full report)

١. مشكلة البحث

جرت العادة على التعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة على أنها تساعد على الحد من البطالة والفقر، ويتزايد الاعتراف بكونها محفزا للبحث والتطوير والنمو. ومع التطور السريع في الأسواق العالمية، وكذلك التغير التكنولوجي والحاجة في بعض الأحيان لأنواع معينة من السلع والخدمات، فإن مرونة الشركات الصغيرة والمتوسطة تعتبر ميزة اساسية. وعلاوة على ذلك، فإن عملية تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تسارعت بشدة خلال العقود الثلاثة الماضية. فأصبحت تصدر بشكل أكبر، كما أصبحت تشارك الشركات المتعددة الجنسيات في التوزيع، والإنتاج، والبحث والتطوير، الخ.

وتشير الشواهد إلى وجود ارتباط بين كثافة الابتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار في الشركات الكبيرة، وهو ما يفيد أن حجم القدرة المحتملة للدولة على الابتكار لغير مرتبطة بحجم الشركات، وأن هناك تكامل بين االبتكار كل منالشركات الكبيرة والصغيرة. ونجد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الرائدة غالبا ما تكون شركات ناشئة، فهي الأكثر ميلا إلى الابتكار وذلك لعدم قلقها على المحافظة على الأرباح الحالية، أو ملامح إعادة هيكلة التكنولوجيا الحالية للشركة.

وتشير الأسباب السابق ذكرها إلى أن نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة أصبح على رأس الأولويات بالنسبة لكل من البلدان المتقدمة والنامية. ومع ذلك، فإن العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي تمثل تحدي لمثل هذه الشركات في مواجهة المنافسة الشديدة. وللبقاء في مواجهة تلك المنافسة، يجب على هذه الشركات أن تحسن من قدرتها التنافسية في كل من الأسواق المحلية والأجنبية. وهناك سبيل واحد لتحسين تلك القدرة التنافسية ألا وهو زيادة إنتاجية الشركة. ومن ثم يعتبر الهدف العام للدراسة، هو النظر في وضع إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك في مجموعة مختارة من البلدان الأوروبية وجنوب البحر الأبيض المتوسط واقتراح توصيات لتحسينها

٢ . الدراسة

تركز الدراسة على ثلاثة دول من جنوب البحر الأبيض المتوسط (مصر والمغرب وفلسطين) وثلاثة دول من الشمال (بلجيكا ومالطا وبولندا) وذلك باستخدام بيانات 15490 شركة مختلفة الحجم لعامين (2004 و 2007). وقد تم اختيار البلدان بحيث تعكس اختلافات كبيرة من حيث مستوى الدخل، والتنمية، ومستويات البنية التحتية. وعلى الرغم من أن البيانات على مستوى الشركة في القطاع الصناعي هي الوحدة المستخدمة في التحليل، إلا أن الهيكل الاقتصادي للدول المختارة يختلف على نطاق واسع، وهو ما يسمح بتسليط الضوء على قوة (أو انعدام) العلاقات فيما بينها.

وتُعرَّف عادة الشركات الصغيرة بأنها تلك الشركات المستقلة التي يديرها مالك واحد أو مجموعة من الملاك وتتميز بصغر حصتها السوقية. ومع ذلك، فقد أصبح من الشائع الآن تعريف الشركات الصغيرة من خلال الاستناد إلى التعريفات الإحصائية، بما في ذلك عدد موظفي الشركة، أو مبيعاتها، أو إجمالي ميزانية الشركة العمومية. وفي هذه الدراسة، تم استخدام مقياس موحد لتحديد حجم الشركة وذلك بالاستناد إلى عدد الموظفين. وتم التمييز بين الشركات وفقا للتقسيم التالي: اولاً الشركات التي يعمل بها أقل من 10 موظفين، وتلك التي يعمل بها أكثر من 10 موظفين ولكن أقل من 200 موظف، وأخيراً الشركات التي يعمل بها أكثر من 200 موظف، وذلك ليكون لدينا منهجية قابلة للمقارنة بين الشركات في مختلف الصناعات والدول.

ويستند الإطار النظري على دالة الإنتاج كوب دوغلاس ذات العائد الثابت وعلى التقدم التقني والذي يعتمد بدوره على الخصائص المختلفة للشركة والصناعة. ويسمح التقدم التقني بشرح الفرق المحتمل في الإنتاجية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة. وبتطبيق تقنيات الاقتصاد القياسي، تم حساب إنتاجية العامل وإنتاجية العامل الإجمالية (TFP) على عينات فرعية من الشركات من مختلف الأحجام، كما تم تقديم تحليلا مقارنا حسب حجم الشركة والصناعة والبلد، فضلا عن دراسة العوامل المحددة للإنتاجية.

وبالنسبة لبيانات الشركات فقد تم الحصول على بيانات فلسطين من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعامي 2004 و 2007، أما بالنسبة لمالطا فقد تم الحصول على البيانات من المكتب الإحصائي الوطني والاستناد على معلومات من "أماديوس[1]" . وكذلك بالنسبة لبيانات كل من بلجيكا وبولندا فقد تم الحصول عليها من قاعدة بيانات "أماديوس" . و بالنسبة للبيانات الخاصة بكل من مصر والمغرب فقد تم الحصول عليها من المسح العالمي للمؤسسات التابع للبنك الدولي.

٣ . النتائج

وقد تم تقسيم النتائج بناءاً على الإجابات على 5 أسئلة.

السؤال الأول يتعلق بالفرق بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة من حيث إنتاجية العامل بشكل عام: هل يعتبرالفرق ظاهرة عامة؟

وتشير النتائج إلى أن الفروق ليست ظاهرة عامة. وفي المتوسط، نجد أن الشركات التي يعمل بها أقل من 10 عمال أقل إنتاجية من تلك الشركات التى يعمل بها أكثر من 200 عامل (المرجع)، في حين أن الشركات التي يعمل بها أكثر من 10 عمال ولكن أقل من 50 عامل تكون أكثر إنتاجية من تلك التي يعمل بها أكثر من 200 عامل. إلا أن الفرق ليس له دلالة إحصائية بالنسبة للشركات التي يعمل بها أكثر من 50 وأقل من 200 عامل.

السؤال الثاني يتعلق بدور الصناعات: هل الفرق في إنتاجية العامل في الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة يعتمد على الصناعة؟ .

ولقد تم رفض الفرضية القائلة بأن الإنتاجية هي نفسها في الشركات الكبيرة والصغيرة عند مستوى 1٪ للصناعات الزراعية والصناعات المعدنية. كما تم رفض الفرضية نفسها عند مستوى 10٪ للإلكترونيات والماكينات والمعدات و"الصناعات الأخرى" . وتشير المعاملات الوهمية لحجم الشركة بأن الإنتاجية للشركات الكبرى تكون أعلى بكثير في الصناعات الزراعية، والمواد الكيميائية والالكترونيات والآلات والمعدات، وجزئيا في الالكترونيات. وعموماً، يبدو أن الفرق يعتمد على الصناعة بحيث نجد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تكون أقل إنتاجية من الشركات الكبيرة العاملة في نفس الصناعة.

[1] اماديوس هى قاعدة بيانات تحتفظ بها مؤسسة "مكتب فان دايك" وتحتوي على معلومات شاملة عن نحو 19 مليون شركة في جميع أنحاء أوروبا.

السؤال الثالث يشبه الثاني ولكنه يركز على مستوى الدولة: هل يعتمد الفرق بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة من حيث إنتاجية العامل على البلد؟. نظراً لأنه في نفس الصناعة، تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأحيان أقل إنتاجية من الشركات الكبيرة وأن البلدان لديها "مجموعة مختلفة من الصناعات"، نقوم باختبار ما إذا كانت هذه الاختلافات تُترجم إلى مستويات إنتاجية مختلفة عبر الدول. وتسمح قيمة الاحتمالية أو القيمة P للقيمة F الإحصائية برفض فرضية العدم عند مستوى 10٪ القائلة أن الإنتاجية هي نفسها فيما بين مختلف أحجام الشركات في جميع البلدان فيما عدا مالطا. وتشير المعاملات الوهمية لحجم الشركة إلى أن الشركات الصغيرة أقل إنتاجية في جميع البلدان فيما عدا مالطا وبولندا. وعندما تكون الشركات الصغيرة أقل إنتاجية، تزيد الفجوة في البلدان النامية (مثل مصر مقابل بلجيكا).

السؤال الرابع يجمع بين كل من بعدي الصناعة والدولة: هل الفرق بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة من حيث إنتاجية العامل يعتمد على كل من البلد والصناعة؟. وتم التعرض لهذه المسألة الإضافية لتناول الموضوع بشكل متكامل. وبالفعل تؤكد النتائج أن مثل هذا الفرق موجود على مستوى الصناعة، والذي ينعكس بدوره على مستوى الدولة، إلا أن ذلك لا يعني أن الفرق بين الشمال والجنوب قائم بالنسبة لجميع الصناعات. وبعبارة أخرى، قد يكون هناك صناعات صغيرة ومتوسطة أكثر إنتاجية من الشركات الكبيرة في الجنوب في حين أن العكس هو الصحيح في الشمال. وقد ينتج عن هذا الاستنتاج سياسيات هامة حول نوع الشركة (من حيث الحجم) وعن أية صناعات ينبغي تعزيزها في الجنوب. وتؤكد نتائج اختبار–F الإتجاهات المُشار إليها في الجداول الملحقة: بحيث توجد اختلافات في الصناعة والبلد ولكن لا يمكن للمرء أن يقول دائما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر أو أقل إنتاجية من الشركات الكبيرة في جميع البلدان. وبالنظر في معاملات متغير الحجم الصوري الخاصة بالصناعات والبلدان، يبدو أن الفرق يعتمد على كل من الصناعة والبلد . ويمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تكون أقل إنتاجية أو أكثر إنتاجية من الشركات الكبيرة في البلد نفسه بناءا على المجال الصناعى. ومع ذلك وبشكل عام، نجد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول الجنوب (مصر، والمغرب، وفلسطين) أقل إنتاجية من الشركات الكبيرة وذلك بغض النظر عن المجال الصناعي. أما في الثلاثة دول الشمالية، فقد يكون الفرق سلبيا أو إيجابيا حسب المجال الصناعي.

وأخيراً، فإن السؤال الخامس يركز على محددات الإنتاجية وفقا للحجم. وبالرجوع إلى الأدبيات والبيانات المتوفرة، تم تحديد أربعة محددات للإنتاجية وهي كالتالى: عمر الشركة، وحصة الصادرات من ناتج الشركة، وشدة المنافسة في هذه الصناعة وكثافة التكنولوجية لهذه الصناعة. وقد يكون للشركات الناشئة مستويات منخفضة من الإنتاجية ويرجع ذلك لنقص المعرفة بالتكنولوجيا والإدارة. كما يمكن تضمين توجه الشركة نحو التصدير ضمن محددات الإنتاجية، حيث لاحظ العديد من الكُتّاب زيادة الإنتاجية في البلدان المصدرة وذلك بالإشارة إلى دور النفاذ المبكر في تمكين المنشآت المُصَدرة من رفع إنتاجيتها وزيادة حجمها. كما يمكن اعتبار كثافة التكنولوجيا للصناعة محدداً آخر وذلك لأنه قد يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية بصورة مباشرة، وقد يؤدي إلى تحفيز تبنى الاختراعات الجديدة مما يؤدي بدوره إلى تحسين التنظيم والإدارة ومزج أكثر كفاءة للمدخلات. وبالاضافة إلى ذلك نجد أن حدة المنافسة في الصناعة قد تدفع الشركات لتحسين الإنتاجية. ولا يعتبر عمر الشركة محدِداً هاماً أبداًإلا في المغرب وذلك بالنسبة للشركات التي يعمل بها أكثر من 50 عاملا. فقد تم الحصول على معامل إيجابي مما يعني أن أقدم الشركات في هذه المجموعة أكثر إنتاجية من الأحدث. وفي فلسطين، نجد أن معاملات التوجه التصديرى هامة وسلبية (وإن كان ذلك عند مستوى 10% فقط (وذلك في الشركات التي يعمل بها أكثر من 10 عمال وأقل من 200 عامل. وبما أن الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي ويخضع لقيود شديدة على الحركة وعلى النفاذ للأسواق، نجد أن الصادرات لا تلعب دوراً كبيراً بالنسبة للشركات الفلسطينية. أما بالنسبة لمصر، فلا يوجد نمط ثابت لمُعامل التوجه نحو التصدير لمختلف أحجام الشركات. وفي المقابل، فإن المعامل المقابل مهم وإيجابي لجميع أحجام الشركات في المغرب. وفي مصر، نجد أن معامل احتدام المنافسة إيجابي بشكل كبير (وإن كان عند مستوى 10%) وذلك فقط بالنسبة للشركات التي يعمل بها أقل من 10 عمال ، ولا تعتبر ذات دلالة بالنسة لباقى أحجام الشركات. أما في فلسطين، نجد أن نفس معامل المنافسة يكون إيجابي بشكل كبير لأقل فئتين في الحجم: تلك التي يعمل بها أقل من 10 عمال وأخرى يعمل بها أكثر من 10 وأقل من 50 عاملا. وفي المغرب، يأخذ المعامل قيم إيجابية لجميع أحجام الشركات، إلا أن دللاته تظهر

في الشركات التي يعمل بها أكثر من 200 عامل. وأخيرا، نجد أن المنافسة العالية تؤثر إيجابيا وبشكل واضح على إنتاجية الشركات الصغيرة وليس الكبيرة في كل من مصر وفلسطين. كما يبين الجدول أنه بالنسبة للشركات الصغيرة (التي يعمل بها أقل من 50 عامل)، تؤثر كثافة التكنولوجية إيجابيا على الإنتاجية في البلدان الثلاثة وتؤثر على إنتاجية الشركات الكبيرة فقط في المغرب ومصر.

٤. الاستنتاجات والتوصيات

أظهرت النتائج أن الفرق في الإنتاجية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة ليست ظاهرة عامة. وعوضا عن ذلك، بدا الفارق معتمدا على المجال الصناعي حيث نجد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي أقل إنتاجية من الشركات الكبيرة في نفس الصناعة. ومع الأخذ في الإعتبار حقيقة أن البلدان المختلفة يوجد لديها "مجموعة متنوعة من الصناعات"، ينتج عن ذلك وجود فرق في الإنتاجية بين البلدان. مع العلم أن النتائج تشير إلى أن مثل هذا الفرق موجود في مختلف القطاعات وهو ما ينعكس على مستوى الدول، وهو ما يفيد أن الفرق بين البلدان موجود في جميع الصناعات. ولقد أظهرت التحقيقات أن الفرق يعتمد على كل من الصناعة والبلد. بحيث نجد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكون أقل إنتاجية أو أكثر إنتاجية من الشركات الكبيرة في البلد نفسه اعتمادا على الصناعة. وعلى الرغم من ذلك، وجدنا أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول الجنوب الثلاثة (مصر، والمغرب، وفلسطين) أقل إنتاجية بغض النظرعن الصناعة وذلك مقارنة بالثلاث دول الشمالية، التي قد يكون الفرق بها إما سلبيا أو إيجابيا، تبعا للصناعة.

ولتسليط الضوء على العوامل الكامنة وراء الوضع في بلدان الجنوب، فقد أظفر التحقيق عن أن محددات الإنتاجية تعتمد على حجم الشركة في هذه البلدان. واستنادا إلى البيانات المتاحة، تم تحديد أربعة محددات للإنتاجية، وهي كالتالي: عمر الشركة، وحصة الصادرات من ناتج الشركة، وشدة المنافسة في هذه الصناعة وكثافة التكنولوجية لهذه الصناعة. وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات بين البلدان الثلاثة، أظهرت النتائج أن التوجه نحو التصدير له تأثير إيجابي على الإنتاجية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة ولكن ليس بالنسبة للشركات الكبيرة. كما أن لكثافة المنافسة تأثير إيجابي على إنتاجية جميع الشركات ولكن النتيجة تكون أعلى بكثير بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأخيرا، نجد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية المرتفعة تكون أكثر إنتاجية من الشركات الكبيرة العاملة في نفس المجال.

ومن المعلوم أن تأثير العوامل المذكورة أعلاه تؤثرعلى إنتاجية الشركات بشكل عام (أي دون التقسيم حسب الحجم). والحداثة هنا تكمن في تأثيرها على مختلف أحجام الشركة. وفيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد استخلصنا مجموعة من التوصيات. أولاً، يبدو أن المنافسة الشديدة تعزز الإنتاجية وبالتالي، فإن إنفاذ سياسة المنافسة يبدو كأداة جيدة لتحسين الإنتاجية لهذه الشركات. وقد اعتمدت العديد من بلدان الجنوب سياسة للمنافسة ومع ذلك، يختلف التنفيذ فيما بين البلدان اختلافا كبيرا. ثانياً، نجد أن تحسين فرص الحصول على التكنولوجيا العالية يؤثر أيضا على إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة وهو ما ينطبق بشكل خاص على رأس المال حيث نجد أن تكلفة استخدام رأس المال تتضمن عدداً من المكونات مثل الحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، وإنفاذ العقود وما إلى ذلك. وبمقارنة نحو 170 دولة حول العالم تبين أنه في عام 2005 شهدت بلدان الجنوب معدلات مخيبة للآمال. إلا أنهم قاموا مؤخراً ببعض الإصلاحات لمعالجة مشكلة الحصول على الموارد المالية للاستثمارات. ثالثاً، نجد أن تحسين إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة يمكن تحقيقه من خلال التوجه بشكل أكبر نحو التصدير. ومن المثير للاهتمام أنه بالمقارنة مع المصدرين الرئيسيين من آسيا (كوريا واليابان) نجد أنه وعلى الرغم من العقبات التي تحول دون تصدير بلدان الجنوب، إلا أن الاختلافات ليست دراماتيكية. وقد ترتبط المشكلة باستراتيجيات التصدير والتي تبدو أقل نشاطاً من حيث الإعلان والترويج، ووجود جماعات الضغط وما إلى ذلك.

هذا العمل تم اعداده بتمويل من المفوضية اللأوروبية في اطار الفيميز. محتويات هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المؤلفين و لا تعكس بأى حال من الأحوال وجهة نظر المفوضية او الفيميز.